

"تسليم بلاغي قديم"

مطابقت الكلام لمقتضى الحال في عصر
ما قبل التدوين وفي أوائل التصانيف اللغويّة
- قراءة نقدية -

Speech Matching to the De Facto in the Era of
Pre-codification and the Beginnings of Linguistic
Classifications
Critical Reading

م. ريمة عمر مصباح
ليبيا / جامعة بنغازي / كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

Lect. Reema Omar Mesbah
Libya / Benghazi University / Faculty of Arts
Department of Arabic Language and Literature

Reema.mesbah@gmail.com

تاريخ التسليم: ٢٠١٧/٨/١٨

تاريخ القبول: ٢٠١٧/١٢/٢٥

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تتبّع إشارات ومفاهيم، صنعت مصطلح مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وعبرت عنه وصاغته، في مرحلة تاريخية محدّدة، لا تتجاوز نهاية القرن الثاني الهجري، حيث تضطلع هذه المرحلة بأهميّة بالغة، تُستمدّ من دورها التأسيسي في السياق اللغوي برمّته.

فأتّضح من البحث قِدَم مفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال في البيئة العربية، وأصالته. فقد استوعبه العرب مدّة ما قبل التدوين، فبدا شائعاً لديهم آنذاك في نطاق المرويّات المتداولة، المنسوبة إلى تلك الفترة. وقد ورد بعضها في أمثال وأبيات شعرية نُسبت إلى شعراء وخطباء من العصرين: الجاهلي و صدر الإسلام.

ثمّ بدا هذا المفهوم حاضراً بوضوح في سياقات المؤلّفات اللغوية الأولى، فقد كان سيبويه يعوّل - وأستاذه الخليل من قبله على عنصر المعرفة لدى المخاطب، قارّة أو طارئة، في فهم المراد من الخطاب، وتبيين شروط صياغته. وزوج سيبويه بين المعرفة التي تنشأ من السياق اللغوي الداخلي للنص، والسياق الموقفي (الخارجي)، فتتبع مفهوم الحال المشاهدة أو الحاضرة، ولم يُغفل المعرفة التي تنشأ لدى المخاطب بفعل التكوين اللغوي الاجتماعي (أي المعرفة العرفية). فنظر إلى المسرح الكلامي نظرة ملامّة، حتى إنه ربط بين بعض الأساليب المتميزة بأداء صوتي ثابت، ينتج عنه رسم كتابي ثابت، وحال المتكلّم وحال مخاطبه، كما في أسلوب التّثبّة.

وقد برزت العلاقة بين مصطلح المجاز أوّل ظهوره عند أبي عبيدة، ومفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فلفظ المجاز استُعْمِل - هنا - في التعبير عن عمليات العدول عن الأسلوب المعهود، إلى أسلوب آخر غير معهود، يكون قد اقتضاه سياق

الكلام، ومقصده، فيكون هذا العدول اختياراً ناتجاً عن تضافر مجموعة من العناصر استوجبت عند التقائها طريقة مخصوصة من طرق التعبير. ويفضي هذا بلا مهلة إلى أن اتصال مفهوم المجاز - في بدايته - بفكرة اقتضاء الحال للأسلوب المختار، يقف بإزاء اتصال آخر أكثر وضوحاً بين هذا المعنى، ومعنى توخّي معاني النحو، واختيار أساليب دون غيرها، ويُعدّ هذا صلة وصل بين عبد القاهر وأبي عبيدة.



of a period of time until the concept of metaphor in the beginning of the idea of the need for the chosen method, stands at another connection more clearly between this meaning, and the meaning of the use of the meanings of grammar, and the choice of methods only, and this is a link between Abdul Qahir and Abu Ubaida.



Abstract

The purpose of this study is to trace signs and concepts. The term "matching speech" was created and expressed at a specific historical stage, which does not exceed the end of the second Hijri century. This stage is very important and derives from its constitutive role in the linguistic context as a whole.

It is clear from the research presented the concept of matching speech to the case in the Arab environment, and originality. The Arabs were absorbed by the pre-codification period. Some have been mentioned in proverbs and verses attributed to poets and preachers of the two eras: Jaahiliyyah and Islam.

This concept was clearly present in the contexts of the first linguistic works. Seboyeah and his teacher, Khalil, were before him on the element of knowledge of the communicator, continent or emergency, in understanding the meaning of the speech and clarifying the terms of its formulation. Sibweh combines the knowledge that arises from the internal linguistic context of the text and the external context, following the concept of observed or present state, and does not overlook the knowledge that arises in the communicator by the social linguistic composition (ie, customary knowledge). He looked at the verbal theater in a familiar way, and even linked certain methods with a steady sound performance, resulting in a static writing, and the speaker's condition and the state of his speech, as in the style of the scar.

The relationship between the term "metaphor" first emerged in Abu Ubaida, and the concept of matching speech to the appropriate case, the word metaphor used here to express the processes of the abandonment of the usual method, to another method is unusual, which was required by the context of speech, This selection is a result of the combination of a set of elements required when they meet a specific method of expression. This leads to the absence



مطابقة الكلام لمقتضى الحال مرحلة ما قبل التدوين:

بدا مفهوم مراعاة مقام القول قبل مرحلة التدوين^(١) واضحاً، منبثاً في ثانياً وقائع، ومعاملات، أضحت مرويات متناقلة فيما بعد، وعُبر عنه في تعليقات بعينها، قد لا تصرّح بمضمونه تصرّحاً مباشراً، ولكنها ترد إلى ماهيته من حيث الفاعلية في التطبيق .

ومّا شاع قديماً عند العرب قولهم: "لكل مقام مقال"^(٢)، وقد نُسب إرساله مثلاً إلى أكنم بن صيفي^(٣) (ت ٩ هـ)^(٤)، ونُسب القول كذلك إلى طرفة بن العبد (ت ٦٠ هـ)^(٥):

تَصَدَّقْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيَّ كُ ، فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً^(٦)

بينما ترجعه أكثر المصادر القديمة إلى الخطيئة (ت ٤٥ هـ)^(٧) حينها خاطب عمر بن الخطاب بأبيات يستعطفه بها وهو في سجنه:

تَحْتَنُّ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيَّ كُ ، فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً^(٨)

وبصرف النظر عن ضرورة التحقق من صحّة انتساب القول إلى أي من المنسوب إليهم هنا، أو إلى أي من غيرهم، فإن هذه الإرجاعات التي يصل بعضها إلى عمق العصر الجاهلي، تدلّ على شيوع المفهوم في المستويات اللغوية عامّةً: فنيّة، وتداوليّة. فيرجح بالاستناد إلى هذا، القولُ ببداية المفهوم، وشيوعه، وافتقار ضروب القول إلى رسوّه؛ للاتّكاء عليه.

وقد يتضح المفهوم بشكل أكثر تخصيصاً من جهة الفن الأدبي، فإن كانت مقولة (لكل مقام مقال) مقولة شديدة الاتساع، يصلح أن تُدخل أصناف الخطاب الفني



وغير الفني تحت مظلتها المديدة، فقد شهدت هذه المرحلة إدراكاً حقيقياً للأحوال التي تصنع الجنس الفني، وتكوّنه، بعد أن تقتضيه دون غيره، ثم شهدت إدراكاً لحقيقة تبدل هذه الأحوال ومن ثم تبدل اقتضاءاتها، وكانت الخطبة هي الميدان الذي ترعرعت فيه هذه الإدراكات، ونشأت، حتى أضحت مفاهيماً معروفةً، يُتمثل بها في الشعر، ويُقاس عليها، ويُشبه بها، يوضح هذا قول قيس بن الخطيم (ت ٢ ق.هـ) (٩):

في غير ما كُنْه سَفْهَتْ وما أحدثتِ حالاً، وتحذني الحُطْبَا؟! (١٠)

فالخطبة لا تكون إلا تلبيةً لحال تستدعيها، وتقتضيها، فتكون موافقة لهذا الذي صيغت من أجله. فالشاعر في البيت يتعجب من إحداث الحُطْب، دون حدوث الحال التي تتطلبها.

وقد برز مفهوم مراعاة مقام القول وحال المخاطب في جوانب أخرى من الفكر متمثلة في أقوال لها مكانتها العقدية الراسخة، فتصطبغ بمسحة وعظية، تحمل في طياتها السلطة التوجيهية (أخلاقية ودينية)، من ذلك قول علي بن أبي طالب (عليه السلام) (ت ٤٠ هـ) (١١): «حدّثوا الناس بما يعرفون، أمّحبون أن يكذب الله ورسوله» (١٢). ولا يقتصر الاهتمام بالمخاطب على مراعاة قدر المعرفة، وقدرة الاستيعاب وغيرها من صفات، بل تعداه إلى الإمام بالأحوال العارضة من نشاط وفتور وملل، فيقول عبدالله بن مسعود (ت ٣٢ هـ) (١٣): «حدّث الناس ما حدجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم..... وإذا رأيت منهم فترة، فأمسك» (١٤).

وربما يُعدّ شيوع أقوال كهذه مجتمعة بذوراً نظيرتية للمفهوم، وإن سُدجت، وتابّت على المعيرة والتنظيم إلى حين.



وكان هذا الشيعو أكثر وضوحاً في المستوى التطبيقي الفعلي، دون المستوى التنظيري الصريح . وربما يرتد السبب في هذا إلى طبيعة العصر حيث إن التأليف لما يتخلق بشكل منظم متناسق، فترتب على هذا سريان الأفكار على الألسنة، ماثوثة في تضاعيف المعاملات القوليّة، مشاركة في صوغ الرؤى الارتجالية. فيها نحن نلتقي بانتقاد يُنسب إلى خليفة متوفى في الربع الأخير من القرن الهجري الأوّل^(١٥) لأبيات يرى أن قائلها قد ضيّعوها بما قيلت فيه، حيث إنها لو قيلت في غيرها من مقام لكان أفضل ، وانتقاده هذا يُعد إدراكاً مبكراً لمفهوم تفاوت المقامات الفنيّة وما يجب لها من القول، فهو يرى أن «ثلاثة أبيات لو قيلت في غير ما قيلت فيه، لكان أرفع لقدرها، منها قول كثير (ت ١٠٥ هـ)»^(١٦):

فقلتُ لها يا عزُّ كلِّ مصيبةٍ إذا وُطّنت يوماً لها النفسُ ذلّت

لو كان في تقوى وزهد، لكان أشعر الناس «^(١٧)»، فقلوه هذا يفصح عن أنه قد انتبه إلى انحراف في الملاءمة بين المقام والمقال، فرأى أن المقال فقدَ بذلك شيئاً من قيمته، فاتضع درجة. وإن كانت نسبة الانحراف هنا لا يجدها غير الذوق الفردي، وربما المزاج وحده. وعلى أية حال ففحوى هذه الرواية يؤكد أن مفهوم مراعاة مقام القول كان أمراً بادي الشيعو حينها، يدخل في إطار المستقرّ من المفاهيم، ويرجح هذا أن توظيف هذا المفهوم جاء على لسان خليفة (صاحب سلطة)؛ ومعلوم أن الثقافة المتبناة من السلطة ثقافة تحظى بقدر غير قليل من الرعاية والحصانة ، وتتصف غالباً بالاستقرار، الذي ترفده مفاهيم عريقة منها : التقليدية والرصانة .



والناظر في المرويات المنتمية إلى تلك الفترة يجد أن لفظة (مقام) لا يكاد يُصرِّح بها - في التعليقات والمخاطبات - إلا إذا ظهر الحديث عن عنصر الحجم في الخطاب - حجم النصّ - من جهة الحديث عن الإيجاز والإطناب .

مثال هذا رواية تكليف يوسف بن عمر (ت ١٢٧ هـ)^(١٨): «آل أبي طالب أن يبرؤوا من زيد (ت ١٢٢ هـ)^(١٩) ويقوم خطبائهم بذلك، فأول من قام عبدالله بن الحسن (ت ١٤٥ هـ)^(٢٠) فأوجز في كلامه ثم جلس، ثم قام عبدالله بن معاوية (ت ١٢٩ هـ)^(٢١) فأطنب في كلامه وكان شاعراً بيتاً، وخطيباً لسناً، فانصرف الناس وهم يقولون : ابن الطيّار أخطب الناس ! فقليل لعبدالله بن الحسن في ذلك، فقال: لو شئت أن أقول، لقلت، ولكن لم يكن مقام سرور، فأعجب الناس ذلك منه»^(٢٢). فالحديث هنا عن الإطالة والإيجاز استدعى ورود اللفظة في سياق المدافعة عن الأسلوب المختار وقتها . ويتراءى لليقين أن اللفظة هنا لما تزل متلبسة ببساطة المعنى وقربه، حين ينصرف إلى القيام خاصّة وإن اتسع ظاهر مفهومها، فلا يخطب الخطيب إلا قائماً^(٢٣)، فيضحى موقفه هذا قياماً، أمّا ما يتلبس به من ظرف، فيكون صفة تضاف إلى هذه اللفظة (المقام)، بغرض تمييزها .

ويُفصِّح مفهوم مراعاة المقام من جهة تقديم رعاية حال المخاطب ومقامه خاصّة في مخاطبات الشعراء والأدباء والخلفاء وعلية القوم. وبذا يبرز العامل الطبقي الاجتماعي بادي السيطرة على مجالات التطبيق - النقدي - آنذاك، حيث لقي المخاطب - المتمثل في الشخص الأرفع مقاماً - الاهتمام الأعظم، وراح هذا الاهتمام يوجّه النصّ، ويحدد مكونات، أو يُعيد تكوينها. ومن أشهر الوقائع المبرزة لهذا الجانب أمرُ عبدالمملك بن مروان ذا الرُّمة (ت ١١٧ هـ)^(٢٤) بأن يُنشده أجود شعره «فأنشده :



ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلى مفريّة سرب

وكانت عينا عبد الملك تسيلان ماءً، فغضب عليه، ونحاه^(٢٥)، فلا يُشكُّ في أن الخليفة قد علم أن الشاعر يخاطب نفسه لا غير، ولكن سوء التقدير الذي وقع فيه الشاعر من حيث عدم التحري في معرفة صفة المقابل، وما هو عليه من حال يجب أن تتفق وما خوطب به أو لا، أو وقع في مظنة سوء الأدب، والتعريض، التابعين من خلل في تقدير الظروف المحيطة بالمقول، فالقصيدة غير مرتجلة، وحينما أنشدت في (حضرة الخليفة)، قيلت كما هي عليه بدءاً، دون مراعاة للمقام الجديد، وللمخاطب الجديد. فاستدعى هذا تعديلاً يجعل من الخطاب مرضياً، لا ثقاً بحال من قيل في حضرته مستمعاً، وكان هذا - أي اقتراح التعديل - وعياً بكل هذه الملاحظات «فقيل له [لذي الرمة]: ويحك! إنما دهاك عنده قولك: ما بال عينك منها الماء ينسكب، فالقرب كلامك. قال: فصبر حتى دخل الثانية، فقال له: أنشد، فأنشدته:

ما بال عيني منها الماء ينسكب ...

حتى أتى على آخرها، فأجازها، وأكرمه^(٢٦). فهذا التعديل وإن بدا ضئيلاً أو يكاد، فهو بما حُفَّ به من حدث وتعليق عليه يُعدّ خطيراً في باب التدليل على إدراك المسميات قبل التسمية، وانبثاق التطبيق مكوّناً للظاهرة في ثنايا الأحداث والأقوال قبل الملاحظة والتنظير.

هذا من جهة حضور المفهوم في بعض مجالات الخطاب الفني، أما في إطار المستوى التخاطبي العام، أو التداولي، فنجد أن حال المخاطب (المستمع) قد تدخلت بقوة في تكوين الأساليب اللغوية، وفي انبثاق العلل المفسرة لاختلاف تلك الأساليب حين الحاجة إلى التفسير. ولن يسهل بحال من الأحوال تخليص المستوى



التخاطبي العادي - آنذاك - من هيمنة المستوى الفتي، وظلاله، خاصّة حينما بدأت عملية التععيد محاولةً للممة شتات المشابهات التطبيقية؛ للخروج بها منتظمة في إطار معيار نسبي، وقد يرجعُ هذا الاستعصاء إلى أن القواعد التي أُرسيت لتضبط لغة التخاطب التداولية حينها قد التمسَ مبدؤها من النص الفني، كما التمسَ من غير الفتى^(٢٧).

ويؤكد هذا الإدراك لعناصر مفهوم مطابقة المقام للمقال في هذه الفترة الزمنية أن البيئة العربية آنذاك قد احتضنت هذا المفهوم، وأحاطت به، وكانت الدراية به، والخضوع لمطالبه ضرورةً فرضتها الطبيعة الخطابية، والتخاطبية، فهم إليه أحوج، فلم تزل الحضارة تتقلّب في طور تغلب عليه صفة المشافهة، التي تُعدُّ من أبرز العناصر التي تقوم على استدعاء مفهوم مراعاة مقامات القول وأحواله. وكان العرب يتداولونه بتلقائية ووضوح، ناظرين إليه على أنه أمر مسلمٌ بضرورة اتّباعه لإتمام عملية التخاطب الناجحة، وهم الفصحاء، وأهل البلاغة.

- مطابقة الكلام لمقتضى الحال في كتاب سيبويه ت (١٨٠هـ):

كانت نظرة سيبويه إلى الكيان اللغوي نظرة شمولية، تحيط بالحاضر من الخطاب، وتستحضر غير الحاضر، وذلك من طريق الاعتماد على دلالات وإشارات عرفية وسياقية، لا يُغفلها. وهذا ما وُضح عند أستاذه الخليل بن أحمد الذي انتبه إلى علة اختلاف الأساليب اللغوية، الراجع إلى أمر يتعلق بالمخاطب وحاله. فقد نقل سيبويه قوله في حديثه عن (قد): "أمّا قد، فجواب لقوله: لِمَا يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"^(٢٨)، وإشارة الخليل هذه



شديدة الدقة، فهو لم يقتصر على رصد حال المخاطب الظاهرة، ولا على تحديد مقامه الاجتماعي، بل غاص حتى استدعى ما تستشرفه نفسه من توقع القول، وعدم القول، وإمكان القبول، وإمكان الرفض، وغيرها من أحوال تعتري النفس وقت التخاطب .

وهو في كثير من سياقاته التفسيرية، التي اهتمّ فيها بالجانب الأسلوبي من اللغة، يتكئ اتكاءً واضحاً على حال المخاطب من معرفة وعلم أو جهل، بما يُخاطب به^(٢٩)، فيحدد هذا شكل الخطاب، والأسلوب المختار له .

هذا من زاوية تطبيقية لدى الخليل في تركيزه على المخاطب، دون توسيع الإشارة إلى ضرورة مراعاة عناصر المقام مجتمعةً. أمّا حينما يحاول وضع تعريف للبلاغة، وإن بدا شبيهاً بالكلام المرتجل، فإن الأمر يكون أكثر شمولاً واتساعاً، حيث يرى أنه من شروط البلاغة أن يكون «لفظك لمعناك طبقاً، ولتلك الحال وفقاً»^(٣٠) وهذا تأكيد على رسو المفهوم عنده .

أما سيبويه فكثيراً ما كان يتصدى لضروب الأساليب من زاوية طلب المقاصد والتماسها، لتبرير تعدد أشكال هذه الأساليب، لا من زاوية طلب المعاني، فنحن «عندما نتحدث فإننا في الواقع نقل اللغة إلى كلام، والجملة إلى قولة»^(٣١)، والمعنى إلى قصد، ودلالات الألفاظ إلى إشارات. ولعلّه من المهم هنا أن نذكر أن القولة عندما تُعزل عن سياقاتها يتعذر علينا أن نفقه المقصود منها، وإن أمكننا فهم معانيها» ولا يمكن إدراك «المراد من القولة إلاّ بإقحام العناصر الخارجة عن اللغة، وهي المخاطب، والمخاطب، والسياق؛ أي ربط الجملة بزمان ومكان، ومخاطبين، ومقام تخاطبيّ، وتحديد ما تشير إليه التعبيرات اللغوية الإشارية»^(٣٢). وكان هذا



من الإجراءات الجليّة التي أتبعها سيويه في التعامل مع الخطابات المدروسة، فقد أولى المخاطب عناية كبيرة، مدرّكاً مكانته في صنع الخطاب، وإن لم يلجأ إلى تنظير مفصّل لتبيان هذه المكانة. فنراه يُكثر من الإحالة على علم السامع أو المخاطب ومعرفته^(٣٣)، في تفسير أي خروج - ظاهر - عن المعيار أو القاعدة التي كانت حديثة النشأة حينها، وكانت تؤسس لتكوين كيان تجريدي للغة، يبتعد رويداً رويداً عن الكيان التطبيقي المنجز.

وغالباً ما كان يفسّر المعاني النحوية التي تحتزنها الحركات الإعرابية على ضوء ما يكون عليه المخاطب من حال، وما يتغيّاه المتكلّم من خطابه الذي يراعي هذه الحال، ويحاول استثمارها لتحقيق مقاصده، فيقول في تعليقه النصب في جملة «هذا الرجل منطلقاً: جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيه، فصار كقولك: هذا عبدالله منطلقاً. وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد»^(٣٤)، فبنى توجيهه للمعنى على ضوء عنصرين اثنين، ينبع كلاهما من خارج البناء اللغوي. ونراه يُغرق في هذا الاتجاه، فيضع ما يتولّد في نفس المخاطب من توقّع وحديث داخلي، في مقدمة ما يُبنى عليه الخطاب، فيقول في «مررت برجلين: مسلم وكافر: جمعت الصفة وفرقت النعت ... كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يُجري كلامه على قدر مسألتك عنده إن سألته»^(٣٥)، يحوي هذا النص نظرة مبكرة لاستبطان حال المتلقّي النفسية التي توجه الخطاب وتختار صورته، فهذا التعامل مع النصوص على وفق ما يكنّ المتلقّي في نفسه من أثر الكلام الملقى إليه بدءاً قد يُعدّ بذرة أصيلة في بناء علم المعاني. ويبسط عبدالقاهر هذا في حديثه عن الفصل والوصل، فيقول: "وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرت لك



من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالاً منزلته إذا صُرِّح بذلك السؤال =
كثيراً ، فمن لطيف ذلك قوله :

زَعَمَ العواذِلُ أَتَنِي فِي غَمْرَةٍ صدقوا، ولكنْ غمرتي لا تنجلي

لما حكى عن العواذِل أنهم قالوا : " هو في غمرة "، وكان ذلك مما يحرك السامع
لأن يسأله فيقول : " فما قولك في ذلك ... " أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل
له «(٣٦)» .

فليس يخفى أن كلا النصين - على ما بينهما من اختلاف - يرجع سبب اختيار
الهيئة التي جاء عليها النص إلى ما يلتمسه المتكلم (صاحب النص) من تساؤل أو
ارتقاب أو ما شابه ذلك في نفس المتلقي له، إثر إلقاء الكلام إليه بدءاً، أو ما يتوقعه .
ولم يقتصر اهتمام سيوييه بعناصر المقام على توجيه المعاني الإعرابية، وتعليل
هيات الأساليب، بل تعداه إلى الاحتكام إلى العناصر الخارجة عن اللغة (العناصر
المقامية) في تحديد صفة الخطاب إن كان جائزاً مقبولاً، أو فاسداً محالاً، وفي الحالين
يبقى البناء اللغوي على صورته الأولى، وليس من متغير سوى الظروف المحيطة بهذا
البناء، مثال ذلك حديثه عن الإخبار عن المنكور، فيقول : « هذا باب تخبر فيه عن
النكرة بنكرة، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ... وإنما حسن الإخبار هاهنا عن
النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد
يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا «(٣٧)» ، بينما يمنع الإخبار عن المنكور في موضع آخر معللاً
هذا بقوله : « ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به
المخاطب منزلتك في المعرفة » (٣٨) . فيجيز تارة التركيب، ويمنعه أخرى محتكماً في هذا
إلى حاجة المخاطب وما أراد المتكلم .



ثم يولي عنصر المشاهدة المنزلة نفسها من القدرة على تجويز استخدام التركيب اللغوي وعدم تجويزه. "فقد رصد سيبويه حال المخاطب وتابع النظر إلى تصرفاته ... مستفيداً مما يستعين به من حواصه الخمس"^(٣٩) التي تُعدّ معيّناً مع المعرفة السابقة على تكوين صورة متكاملة لمسرح الحدث الكلامي. ومما يبيّن هذا لديه قوله: «وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره فقال: أنا عبدالله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "هو" ولا "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "هو" و"أنا" علامتان للمضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً"^(٤٠).

ومن هذا التطواف السريع في سياق تعويله على المعرفة القارّة أو الطارئة لدى المخاطب بالخطاب وما يحيط بالخطاب، وصياغة هذا الخطاب على وفق هذه المعرفة، تبرز لدى سيبويه ثلاث صور مختلفة لمصادر معرفة المخاطب التي يُبنى عليها النصّ: معرفة يكوّنّها السياق اللغوي (الداخلي) للخطاب، فيُنقص المتكلم (مثلاً) من البناء اللغوي ما ذكر سابقاً، ويُعبّر عن هذا السياق بالاستغناء بما جرى من الذكر^(٤١).

معرفة تنبع من المشاهدة أو الحال الحاضرة، أو كما يعبر عنها سيبويه بـ«ما يرون من الحال»^(٤٢) و«ما فيه من الحال»^(٤٣).

معرفة قد يصحّ وصفها بـ(العرفية)، شكّلها التكوين اللغوي الاجتماعي (الكلي) من مفاهيم وعادات وثقافة لغوية سائدة، وقد يُعبّر عن الاعتماد على هذه



المعرفة والاتكاء عليها عند سيبويه بعبارات من مثل "لكثرة هذا في كلامهم" (٤٤) و"ما في صدورهم من علمه" (٤٥)، وما إلى ذلك في سياقات تبريره لنقصان الأساليب عن المعيار المتوقع.

وقد يحيل هذا التفصيل في مشارب معرفة المخاطب التي يُكثر سيبويه من الاتكاء عليها على مفهوم الإحالة في اللسانيات الوظيفية، فهي "في النحو الوظيفي فعل تداولي؛ لأنها ترتبط بموقف تواصلية معين، أي لأنها ترتبط بعبارة أدق، بمخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم أثناء التخاطب" (٤٦).

ونرى سيبويه يجعل من أثر المقام أكثر شمولاً واتساعاً، حينما يُرجع بعض أسباب الأداء الصوتي - (كالإلقاء الذي يثبت في الخطّ بالمدود مثلاً) - اللصيق بأسلوب لغوي بعينه = إلى حال المتكلم النفسية، وعلاقته بالمقول وبالطرف المقامي (الحالي) الذي يصاغ فيه هذا القول ويرد، كأسلوبي الندبة والاستغاثة، فيقول: "وأما المستغاث به ف(يا) لازمة له؛ لأنه يجتهد. فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس، ويا للماء. وإنما اجتهد؛ لأن المستغاث عندهم متراح غافل، والمتعجب كذلك، والندبة يلزمها (يا) و(وا)؛ لأنهم يحتلطون، ويدعون ما فات، وبعد عنهم" (٤٧).

فحال المستغيث أو النادب أنه أبداً يجتهد؛ لأنه يدعو متراحياً غافلاً أو يدعو ما فات، وبعد عنه، فاقتضت هذه الحال وهذا المقام لزوم مدّ الصوت لبذل وسع الطاقة في الاجتهاد.

وبذا يكون سيبويه قد اهتم بجميع العناصر المكوّنة للكلام، والمبيّنة لمقتضياته ومقاصده، فأخضع السياق اللغوي الداخلي للدرس واستعان بصورة واضحة بكل ما حفّ الخطاب من أحوال خارجية ونفسية، سواء أكانت تتعلق بالمتكلم أم



بالمخاطب، ولم يغفل العلاقة بينها، واعتنى بمسرح الحدث الكلامي، وكل ما يمكن أن تكون له بالخطاب المنجز عُلقته، كل هذا كان في نطاق غير قليل من الاتساع والمرونة، والابتعاد عن النزوع إلى التمنيظ^(٤٨).

ولذلك ليس يمكن إبعاد سبويه عن المكوّن البلاغي، فقد كانت معالجته للكيان اللغوي شاملة، تنزع إلى النظر في العناصر السياقية وما يحيط بالخطاب من ظروف تكوّنه وتصنعه.

- مطابقة الكلام لمقتضى الحال في مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢١٠هـ) :

ينتمي كتاب مجاز القرآن إلى البدايات البلاغية على استحياء، وقد ينتفي عنه هذا الانتماء إن لم يُنظر إلى هذا المؤلّف نظرة تتصف بالرحابة، وعدم إقصاء المفاهيم المتمخّضة عن بواطن الأمور.

ربما أوهم ظاهر عنوان الكتاب أن صاحبه "صنّفه في المجاز بالمعنى الاصطلاحي، وحقيقة الأمر أن كلمة المجاز عنده تعني الدلالة الدقيقة لصيغ التعبير القرآنية المختلفة"^(٤٩)، وليس القرآن بمنبتّ عن أساليب اللغة العربية وطرقها، لذا فإنّ أبا عبيدة في الوقت الذي اضطلع فيه بإجراء لفظة (المجاز) على ضروب تلك



الصيغ القرآنية، كان يستعمل هذه اللفظة استعمالاً "يغطي [به] كثيراً من العمليات والآليات الأسلوبية العربية"^(٥٠).

بينما يرى الجويني أن أبا عبيدة كان يعني بكلمة (المجاز): المعبر، «المعرفة بأساليب العرب، ودلالات ألفاظها، ومعاني أشعارها، وأوزان ألفاظها، ووجوه إعرابها، وطرائق قراءتها، كل ذلك سبيل موصلة إلى المعنى، فمجاز القرآن يقصد أبو عبيدة به المعبر إلى فهمه"^(٥١). وإذا ما أُجْرِي هذا الفهم على غير العنوان، لم يستقم، فاستعمالات المصنّف للفظ في سياقات متن الكتاب لا تُنبئ عن هذا المعنى وإن تُحرِّي، بل تشير إلى أن لفظ المجاز فهم على أنه «العدول عن استعمال اللفظ أو الألفاظ عن المعنى البسيط المتداول إلى معنى آخر يمت إليه بصلة ما»^(٥٢) يكون قد اقتضاه الكلام^(٥٣). فغالباً ما تأتي لفظة (مجاز) في سياق يصح فيه استبدالها بلفظة :

(وجه أو نوع أو ضرب أو إلخ) دون انقلاب في المعنى، من ذلك قوله تعالى ﴿وإِلَى مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٥٤): "مدین، لا ينصرف؛ لأنه اسم مؤنثة، ومجازه مجاز المختصر الذي فيه ضمير"^(٥٥). وكذلك قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَن قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾^(٥٦): "مجازه مجاز المكفوف عن خبره"^(٥٧). وغيرها من مواضع، ولكن هذا لا يعني أن هذا يطرّد في سياقاته ويستقر، فقد يستحوذ على مؤدّاها معانٍ آخر^(٥٨).

والزاوية التي تسترعي الالتفات حقاً، والاعتناء هي السياق الذي وردت فيه اللفظة بكثرة في مقدّمة كتابه، حين يقول: "ففي القرآن ما في الكلام العربي من الغريب، والمعاني، ومن المحتمل من: مجاز ما اختصر، ومجاز ما حُذِف، ومجاز ما كُفَّ عن خبره، ومجاز ما جاء لفظه لفظ واحد ووقع على الجميع"^(٥٩). وهكذا حتى ينتهي



إلى تسعة عشر ضرباً من المجازات التي يندرج جميعها ضمن قسم (المحتمل) من كلام العرب .

وقد لا يفيدنا سبر غور لفظة (مجاز) هنا بمقدار ما يفيدنا التوقف عند لفظة (المحتمل) في هذا السياق، فهذه اللفظة قد تؤدي إلى معنى مفاده "أن بروز هذه الأساليب في الاستعمال محصلة تفاعل جملة من العناصر استوجبت متى اجتمعت طريقة دون سواها"^(٦٠)، فكل ضرب من هذه الأساليب محتمل اختياره، إلا أن هذا التحقق والاختيار مشروط بتحقق جملة من العناصر مجتمعة تطلبه وتتوخاه .

ولو نُظِرَ إلى الأساليب التي قام بوصفها في المقدمة وتسميتها مجازات، مدرجة ضمن بند الاحتمال، لوجد أنها ضروب تتنوع وتختلف، ليس يجمع بينها سوى صفة العدول، ومفارقة المتوقع (أو المعيار)، فهي احتمالات و"طرق مخصوصة في القول، وإمكانية من إمكانيات التعبير، ومادامت كذلك فلا بد أن ترتبط بمفهوم الاختيار القائم على المفاضلة بين مسالك التعبير وسبله حسب قصد المتكلم من كلامه"^(٦١)، وفي مقدمة ما يفرض اختيار مسلك من القول دون غيره، ويجيز الانتقال من أسلوب معهود قريب، إلى آخر غير معهود، ما يقتضيه الخطاب بسياقيه (الداخلي والخارجي)؛ أي اللغوي والمقامي، وغالباً ما تفرض العناصر غير اللغوية سطوتها على عملية الاختيار، وقد أدرك هذا أبو عبيدة، إلا أنه لم يتوسع في تبيان ضروب هذه السطوة توسع سيبويه، فكان لا يعرض لأثر بعض هذه العناصر إلا لماماً، وحصيلة ما تحدث عنه في هذا السياق تعليقه لبعض الاختيارات لأساليب دون غيرها بـ(حال المستمع) من علم ومعرفة بتام المختصر مثلاً أو بأن المخبر عنه بلفظ الواحد قد يقصد به الاثنان، أو بمعرفته فحوى الخبر في المكفوف عنه خبره. ويعلل كذلك بأن العرب تفعل ذلك (أي الخروج عن المعهود) للاستغناء والتخفيف في كلامهم^(٦٢).



ولم يزد على هذا، ولم يُغرق في التحليل والاستقصاء في نطاق هذه الفكرة إغراق سيبويه. ولكن منهجه لم ينحرف عن اقتفاء أثر العدول في الأساليب القرآنية الناتج عن الاختيار من نطاق المحتمل الذي تقتضيه ظروف المقال اللغوية وغير اللغوية، وهذا المعطى يجعل المتمعن هنا يكاد يميل مطمئناً إلى فكرة مؤداها أنّ هذه البذرة، هي مهد نشأة فكرة (توحي معاني النحو) لدى عبد القاهر الجرجاني^(٦٣)، التي تقوم عليها نظرية النظم، فيتوحي المعنى الأمثل، والأكثر مطابقة لمقتضيات الغرض، ومقاصد المتكلم وأحوال المخاطب.

وعلى الرغم من اقتفائه مكامن العدول في الأساليب الناتجة عن الاختيار فهو لم يمتز في الحديث عن علل هذا العدول والانتقاء - إلا ما كان يذكره من حين إلى حين من علم المخاطب وعادة العرب فيه - وأطال السكوت عن الخوض فيما يعلق بتلك الأساليب المنتقاة من ظلال فنية، واقتضات متضاربة استدعت وجودها. وأغلب الظن أن مرجع هذا هو البغية التي أنشأ كتابه من أجلها، فصرف طاقاته إليها، فكل ما شغله هو إثبات عربيّة القرآن الكريم^(٦٤)، والمنافحة عنه أمام الطاعنين، وإن لم يصرح، فقصة تأليفه للكتاب^(٦٥) تشير إلى هذا إشارة واضحة. فكان أبا عبيدة ملح في سؤال سائله عن غرابة التشبيه برؤوس الشياطين المجهولة "دساً، ولدى السائل رأياً مدخولاً، فأراد أن يتصدى لذلك، ويحقّق بالحجة والدليل صريح الآية ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٦٦)، فكان لا همّ له إلا ربط حبل الأسباب بين النص القرآني وسبل العرب في التعبير"^(٦٧) من شواهد شعرية ونثرية فصيحة. فكان المصنّف (استدلالاً) يُستدلّ به على إثبات نتيجة معينة، ولم يؤهله هذا التصديّ للتبرير أو التعليل إلا ما جاء عرضاً. فكان بإيراده لما يشكل من آي القرآن الكريم



يحاول محاصرة الطاعنين قبل إرسال طعونهم - بمحاصرة وجوه الغريب وظواهر العدول، وردّها إلى صريح اللسان العربي المبين بأسلوب استدلالى، شغله عمّا سواه. وهو بعدُ لا يكتفي بعدم الالتفات إلى التفصيل في الحديث عن أثر العناصر السياقية (داخلية وخارجية) في أثناء تعرّضه لتلك الأساليب، ولا يكتفي بالسكوت عمّا تولّده من دلالات فنيّة، بل يقلع عن أي ذكر لأسباب النزول وهي تقابل مقتضيات الأحوال^(٦٨) في كلام البشر، فلا يحاول وصل القرآن بسياق الحدث الكلّي الذي نُزّل فيه، ويكتفي بربط ضروب أساليبه المتقاة بالسياق اللغوي الثقافي الفصيح آنذاك.

في حين نراه يبنى كتابه الآخر (نقائص جرير والفرزدق)^(٦٩) على رواية الأحداث الداعية إلى القول، والمناسبات التي اقتضت إنشاده، فكوّنت الروايات التي مثلت المقامات ومقتضيات الأحوال في كتابه سياقاً كبيراً، يسلّط الضوء على جميع العناصر غير اللغوية التي اكتنفت الخطاب (القصيدة)، فلا تكتمل معاني القصائد - في مصنّفه هذا - ودلالاتها ومقاصدها إلاّ بعرض بنائها اللغوي على هذا السياق (الخارجي).

وإذا ما حاولنا مقارنة منهجه هنا في النقائص بمنهجه في مجاز القرآن رجّح القول بأنه في مجاز القرآن كان يتغيّاً هدفاً وحيداً، وهو إثبات عريية أساليب القرآن الكريم، فاتتهج ما يوصله إليه دون الالتفات إلى أي شيء آخر.

وقد يحسّن قبل الفراغ من البحث في مجاز أبي عبيدة التعرّيج على جزء مهم يتفرّع عن هذا الدرس، وهو علاقة المجاز (أول ظهوره عند أبي عبيدة) بالضرورة، وعلاقة كليهما بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.



- الضرورة والمجاز ومطابقة الكلام لمقتضى الحال:

«إن مقتضيات الأحوال يجب أن تكون زائدة على أصل المعنى»^(٧٠).

«قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعنى أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟»^(٧١).

يفهم من هذا أن وجود الضرائر، ومفارقة الأصول (والمعيار) يُعدُّ علامات يُستدل بها على أن هذا المنجز من القول قد صنعتها أحوال وظروف مقامية معينة، يكشف عن صفتها هيأت هذه الضرائر، أو الخروجات عن أصول المعاني، فكلُّها لم يُلجأ إليه إلا لمطابقة مقتضيات تلك الظروف المقامية، حيث تستدعي لمطابقتها كيفية من الكلام (مختلفة)، تتجافى عن المعيار، ولكنها لا تعدم أن تكون إحدى (اختيارات) من (المحتمل من الكلام العربي)^(٧٢). وبذلك يُلاحظ دخول عنصر (الضرورة) ضمن ملابسات تطبيقات نظرية مطابقة الكلام لمقتضى الحال بجلاء.

وقد شاع مبدأ الضرورة - منذ أوّل استقرار القواعد اللغوية - في التبرير للأساليب الغريبة في الشعر، فخشّي أن ينسحب هذا المصطلح على التعامل مع الأساليب غير المعهودة في القرآن الكريم، فجرى وصفها - أوّل الأمر - بالمجاز، ثم وجد الدارسون أنفسهم مضطربين إلى الاستدلال على عربية هذه الأساليب بالاستعانة بالشعر الذي وُصف بدءاً بالضرورة^(٧٣)، ولكن «هذه النظرة التي ينتج عنها المساواة بين القرآن والشعر في هذا الموقف وهذا المستوى، لا يذهب بها أصحابها بعيداً وفي انسجام



فكري تامّ، بل سوف تُصاب بالنكوص والاختلال، كلّما اختلى الناقد أو اللغوي بالشعر، بعيداً عن القرآن»^(٧٤).

وفي السياق نفسه يرى محمد العمري أن (ضرورة الشعر، ومجاز القرآن) إجراءان يختلفان في الشكل، ويقتربان في المحتوى^(٧٥)، فكلمة (مجاز) اختارها أبو عبيدة - كما يرى العمري - «لتكون العنوان العام لمجموع الإجراءات التي لجأ إليها لاسترجاع النص القرآني، وإخراجه من دائرة الشذوذ»^(٧٦). فكان اختيار أسلوب دون أسلوب في القرآن مجازاً لا اضطراراً^(٧٧)، فهو مجاز أو طريقة من طرق القول اقتضتها ملابسات القول وظروفه، فكان أبو عبيدة يجمع في كتابه الأساليب القرآنية، التي كان كلّ منها «محصلة تفاعل جملة من العناصر استوجبت طريقة دون سواها»^(٧٨)، أي اقتضت كميّة مخصوصة لمطابقة حالها. ويصنّفها باعتبارها مجازات وطرق قول اختيرت دون غيرها تلبيةً لاقتضاء الكلام لها.

الهوامش

١- ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام ضمن حديثه عن أحداث سنة ثلاث وأربعين ومئة نصاً حدّد فيه بداية التدوين المنظم، ووضع المصنّفات في مجالات العلوم فقال: "وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير... وكثُر تدوين العلم وتبويبه، ودوّنت كتب العربية، واللغة، والتاريخ، وأيام الناس. وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلّمون عن حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتّبة، فسَهّلَ اللهُ الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص".

شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبدالسلام تدمري، ج ٩، ط ١، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص ١٣.

٢- الجاحظ، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، المجلد الأول، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية منشورات محمد عليبيسون، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ص ١٣٢.

ويُنظر كذلك الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج ٢، ط ٢، مصر، مطبعة السعادة، (١٣٧٩هـ-١٩٥٩م)، ص ١٩٨.

٣- يُنظر ابن عبدربه، العقد الفريد، تح: أحمد أمين وآخرين، ج ٣، ط ٢، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢م، ص ٧٦، ٧٧.

ويُنظر كذلك أحمد زكي صفوت، جبهة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج ١، د. ط، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، د. ت، ص ٣٠٨.

٤- خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٢، ط ١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢/ ص ٦.

٥- السابق نفسه، ج ٣، ص ٢٢٥.

٦- "قولهم: لكلّ مقام مقال. أوّل من قال ذلك طرفة بن العبد في شعر يعتذر فيه إلى عمرو بن هند: تصدّق عليّ... البيت".

المفضّل بن سلمة، الفاخر، تح: عبدالعليم الطلحاي، د. ب، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (١٣٨٠هـ-١٩٦٠م)، ص ٣١٤.

٧- الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ١١٨.

- ٨- يُنظر أبو العباس المبرد، الكامل، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، ج ٢، د.ط، مصر، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، د.ت، ص ١٩٩.
- ويُنظر كذلك أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٢، ط ١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، (١٣٤٦هـ-١٩٢٨م)، ص ١٨٧.
- ويُنظر ابن رشيقي القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج ١، ط ٢، مصر، مطبعة دار السعادة، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م)، ص ٧٦.
- ٩- الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٠٥.
- ١٠- ديوانه، تح: ناصر الدين الأسد، ط ١، القاهرة، مكتبة العروبة، مطبعة المدني، (١٣٨١هـ-١٩٦٢م)، ص ١١٥.
- ١١- الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٢٩٥.
- ١٢- البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ج ١، ط ١، القاهرة، مصر، دار التقوى للتراث، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ص ٤١، كتاب العلم، باب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا، حديث رقم (١٢٤).
- ١٣- الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٣٧.
- ١٤- الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ١٠٤.
- ١٥- هو عبدالملك بن مروان (ت ٨٧هـ). الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٦٥.
- ١٦- الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢١٩.
- ١٧- المرزباني، الموشح، ص ١٩٩. والبيتان الآخران، قول كثير:
- أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومة لدينا، ولا مقلية إن نقلت
وقول القطامي يصف الإبل:
- يمشين رهواً فلا الأعجاز خاذلة ولا الصدورُ على الأعجاز تتكلُّ
- ١٨- يوسف بن عمر الثقفي، أمير من جبابرة الولاة في العهد الأموي. يُنظر الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ٢٤٣.



١٩- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو زيد الشهيد ، يُنظر السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

٢٠- عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، يُنظر السابق نفسه ، ج ٤ ، ص ٧٨ .

٢١- عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ، والطيار جعفر ؛ لذلك يدعى ابن الطيار . يُنظر السابق نفسه ، ج ٤ ، ص ١٣٩ .

٢٢- الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ٣١١ .

٢٣ يُستأنس بالنص السابق وما فيه من تصريح بقيام الخطيب إذا ما شرع في إلقاء خطبته ثم جلوسه حال فراغه ، ويُنظر كذلك ابن رشيق ، العمدة ، ج ١ ، ط ٢ ، مطبعة دار السعادة ، ١٩٥٥ م ، ص ٢٦ .

٢٤- الزركلي ، الأعلام ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .

٢٥- المرزباني ، الموشح ، ص ٣٠٢ .

٢٦- السابق نفسه ، ص ٣٠٣ . ولا يعدم الناظر في مرويات هذه الفترة الوقوع على حوادث شبيهة بهذه القصة منها خبر إنشاد أبي النجم العجلي هشاماً :

والشمس قد صارت كعين الأحول

وغضب هشام وطرده إياه ، فقد كان أحول . ولم يراع أبو النجم هذه الحال ، وذهب عنه الروي في الفكر في عين هشام .

يُنظر السابق نفسه ، ص ٢٧٤ . ويُنظر نفسه ، ص ١٦٥ ، قول بشار في يزيد بن عبد الملك ، وغيرها من روايات

٢٧- فالقرآن والشعر " يخرجان عن معهود الكلام ، ويستعملان اللغة استعمالاً خاصاً ، لمقاصد فنية واضحة ... فقد اعتبر النحاة هذين النصين مصدراً لغوياً هاماً ، وشهادة حاسمة" .

حمّادي صمّود ، التفكير البلاغي عند العرب (أسسه وتطوره إلى القرن السادس) ، د. ط ، د. ب ، منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٨١ م ، ص ٤٩ .

٢٨- سيبويه ، الكتاب ، تح : عبدالسلام هارون ، ج ٤ ، د. ط ، مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٢٣ .



٢٩- ومن ذلك توجيهه معنى النصب في بيت ذي الرمة :

(أخاها إذا كانت عضاضاً سَهاها على كلِّ حالٍ من ذلُولٍ ومن صَعْبٍ).
بقوله: "نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً".

سيبويه، الكتاب، تح: هارون، ج ٢، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨م، ص ٦٥.

٣٠- ابن المدبّر، الرسالة العذراء، تح: زكي مبارك، ط ٢، القاهرة، ١٣٩١هـ، ص ٤٨،
نقلاً عن: صمّود، التفكير البلاغي، ص ١١١.

ونصّ قول الخليل: « كل ما أدّى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقاً، وتلك الحال وفقاً، وآخر كلامك لأوّله مشابهاً، وموارده لمصادره موازناً، فافعل ».

٣١- (القولة هي: تجلّ فعلياً للجملّة، وتحقّق لها وتجسّد). يُنظر محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ط ١، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤م، ص ١٤.

٣٢- محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط ١، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤م، ص ٥٥.

٣٣- ينظر الكتاب، ج ١، تح: هارون، د.ط، د.ب، دار القلم، ١٩٦٦م، ص ٥٥،
٧٣، ٧٤، ٢٧٧، ٣٩٣. ج ٢: ص ٨٦، ٨٧، ١٤٣. وغيرها من مواضع كثيرة.

٣٤- الكتاب، ج ٢، ص ٨٦، ٨٧.

٣٥- الكتاب، ج ١، ص ٤٣١.

٣٦- دلائل الإعجاز، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

٣٧- الكتاب، ج ١، ص ٥٤.

٣٨- السابق نفسه، ج ١، ص ٤٨.

٣٩- كريم حسين الخالدي، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ط ١، عمّان، دار صفاء للنشر والتوزيع، (٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ)، ص ١٥٥.



- ٤٠- الكتاب، ج ٢، ص ص ٨٠، ٨١.
- ٤١- يُنظر السابق نفسه، ج ١، ص ص ٢٧٢، ٢٧٥.
- ٤٢- الكتاب، ج ١، ص ص ٢٧٢، ٢٧٥. ويُنظر كذلك، ج ٢، ص ص ٨٠، ٨١، ج ١، ص ٢٧٥ وغيرها من مواضع.
- ٤٣- الموضوع نفسه.
- ٤٤- السابق نفسه، ج ١، ص ص ٢٢٤، ٢٧٥.
- ٤٥- السابق نفسه، ج ١، ص ٣٩٣. وغيرها من مواضع.
- ٤٦- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، د. ط، الرباط، دار الأمانة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص ١٣٨.
- وقد تلتقي هذه الصور لدى سيبويه بضروب إحالة التعيين وهي: «الإحالة المعرفية، والإحالة السياقية، والإحالة المقامية، والإحالة الاستدلالية». السابق نفسه، ص ١٤١.
- ٤٧- الكتاب، ج ٢، ص ٢٣١.
- ٤٨- فهناك من يرى أن النحاة وأولهم سيبويه، وإن كانوا عنوا بالمقام وما يحصل بمراعاته من معان، فإن عنايتهم كانت على سبيل تجريد المقامات، وتنميطها تنميطاً يجعل النحو مستوعباً لها. يُنظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، تونس، نشر جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م، ص ٤٠٠. نقلاً عن: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي، السؤال البلاغي (الإنشاء والتأويل)، ط ١، تونس، دار محمد علي للنشر والمعهد العالي للغات، ٢٠٠٧م، ص ١٦.
- وهذا القول وإن استقام على أكثر النحاة فهو لا يستقيم بحال من الأحوال على منهج سيبويه في تعاطيه مع عناصر المقام في كتابه.
- ٤٩- شوقي ضيف، البلاغة العربية (تطور وتاريخ)، ط ١٠، القاهرة، دار المعارف، د. ت، ص ٢٩.
- ٥٠- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط ٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م، ص ٢١.



- ٥١- مصطفى الصاوي الجويني، مناهج في التفسير، د. ط، الإسكندرية، منشأة المعارف، د. ت، ص ص ٧٧، ٧٨.
- ٥٢- محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، ط ٣، مصر، دار المعارف، د. ت، ص ٤١.
- ٥٣- يُنظر السابق نفسه، ص ٤٤.
- ٥٤- سورة الأعراف، الآية ٨٥.
- ٥٥- أبو عبيدة (معمربن المثنى)، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، ج ١، د. ط، د. ب، مكتبة الخانجي، د. ت، ص ٢٩٧.
- ٥٦- سورة الرعد، الآية ٣١.
- ٥٧- أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٣٣١.
- ٥٨- يُنظر مثلاً جنوحها إلى معنى الميزان الصرفي، ج ١، ص ٢٨٦، وجنوحها نحو معنى التفسير للدلالات، ج ١، ص ٢٥٤. وغيرها من معانٍ في مواضع أخرى.
- ٥٩- السابق نفسه، ج ١، ص ١٨.
- ٦٠- صمّود، التفكير البلاغي، ص ٩٢.
- ٦١- صمّود، التفكير البلاغي، ص ٩١.
- ٦٢- يُنظر مجاز القرآن، ج ١، ص ص ١١١، ٢٥٧، ٣٣١. وغيرها من مواضع.
- ٦٣- ولتأكيد هذه الفكرة يُرجع إلى خطاطة (المسار اللغوي: النص الخاص) لدى محمد العمري حيث وصل منجر أبي عبيدة بدلائل الجرجاني وصلاً مباشراً من جهة وجهة المسار، دون أي وسائط. يُنظر البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، د. ط، الدار البيضاء، ١٩٩٩ م، ص ٢٨.
- ٦٤- يُنظر سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي، ص ٤٤، ويُنظر الجويني، مناهج في التفسير، ص ٩٢.
- ٦٥- وقصّة تأليفه إياه، أنه بينما هو في مجلس الفضل بن الربيع، دخل رجل وقال له بعد أن عرفه: «قد سألت عن مسألة، أفأذن لي أن أعرفك إياها؟ فقلتُ [المتحدث أبو عبيدة]: هات، قال: قال الله عز وجل: (طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ) [الصفات: ٦٥] وإنما يقع الوعد والإيعاد



بما عرف مثله ، وهذا لم يُعرف . فقلت : إنما كَلَّمَ الله تعالى العرب على قدر كلامهم . أما سمعت قول امرئ القيس :

أَيقتلني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط ، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أو عدوا به ... وعزمت من ذلك اليوم أن أضع كتاباً في القرآن في مثل هذا وأشباهه ، وما يحتاج إليه من علمه ، فلما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميتُه المجاز". ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ٦، تح : إحسان عباس ، ط ١ ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣ م ، ص ص ٢٧٠٦ ، ٢٧٠٧ .

٦٦- سورة يوسف، الآية ٢.

٦٧- صمود، التفكير البلاغي، ص ٩٥. ويرى زغلول سلام في أثر القرآن أن فكرة أبي عبيدة في تأليف كتابه فكرة مدرسية، حاول من طريقها وضع صور من التعبير في القرآن وما يقابله من كلام العرب أمام طبقة المستعربين، والذين تعلموا اللغة دراسة كسائل أبي عبيدة. يُنظر ص ٤٣ - ٤٤ .

٦٨- يُنظر أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح : محمد عبدالله درّاز ، ج ٣ ، ط ٢ ، د.ب ، دار الفكر العربي ، د.ت ، ص ٣٤٧ .

٦٩- تح : خليل عمران المنصور ، مجلّدان ، ط ١ ، بيروت ، دار محمد علي بيضون ، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) .

٧٠- التهانوي ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .

٧١- عبدالقادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح : عبدالسلام محمد هارون ، ج ١ ، ط ٤ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٧ م ، ص ٣٤ .

٧٢- يُراجع مقدمة أبي عبيدة في مجاز القرآن ، ج ١ ، ص ١٨ . حيث يذكر لفظة (المحتمل) ويعيّلها قسماً من ثلاثة أقسام في كلام العرب (الغريب والمعاني والمحتمل) فإن هذا المحتمل يندرج تحته من الاحتمالات ما سبّأها (مجازات) فحاول حصرها .

٧٣- يُنظر أحمد بلبداوي ، الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة ، ط ١ ، الرباط ، دار الأمان ، ١٩٩٧ م ، ص ٦٣ .



٧٤- الموضوع نفسه .

٧٥- يُنظر البلاغة العربية، ص ٩١ .

٧٦- البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، د.ط، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٥م ، ص ١٦٨ .

٧٧- فالله تعالى لا يغلط ولا يُضطرّ» ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، ط ٢، القاهرة، دار التراث، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ص ٢٠٣ .

«وهو يقول هذا ضمن حديثه عن (المقلوب) في كلام العرب ، ويغلط بعض القلب ، ويرجع بعضه إلى الاضطرار في الشعر . يُنظر في تفصيل هذا الموقف : أحمد بلبداوي ، الكلام الشعري، ص ٦٦ .

٧٨- صمود، التفكير البلاغي، ص ٩٢ .



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
١. أحمد بلبداوي، الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة، ط١، الرباط، دار الأمان، ١٩٩٧م.
 ٢. أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، د.ط، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت .
 ٣. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، د.ط، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
 ٤. أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح: محمد عبدالله درّاز، ط٢، مصر، دار الفكر العربي، د.ت .
 ٥. البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ج١، ط١، القاهرة -مصر، دار التقوى للتراث، (١٤٢١هـ -٢٠٠١م).
 ٦. بسمه بلحاج رحومة الشكيلي، السؤال البلاغي (الإنشاء والتأويل)، ط١، تونس، دار محمد علي للنشر والمعهد العالي للغات، ٢٠٠٧م.
 ٧. الجاحظ: البيان والتبيين، تح: عبدالسلام هارون، ط١، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٨م.
 ٨. الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، المجلد الأول، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
 ٩. حمّادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، د.ط، د.ب، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م.
 ١٠. خير الدين الزركلي، الإعلام، ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
 ١١. ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدبه ونقده، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد: د.ط، بيروت، مطابع أوفستكونز، د.ت .ط٢، مصر، مطبعة دار السعادة، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).
 ١٢. سيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون:
 ١٣. ج١: دار القلم، د.ب، ١٩٦٦م.
 ١٤. ج٢: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
 ١٥. ج٣: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٧٣م.



١٦. -ج ٤ : الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
١٧. شوقي ضيف ، البلاغة العربية (تطوّر وتاريخ)، ط١٠، القاهرة ، دار المعارف ، د.ت.
١٨. أبو العباس المبرّد، الكامل ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، د.ط مصر ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، د.ت .
١٩. ابن عبد ربّه، العقد الفريد ، تح : أحمد أمين ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٢م.
٢٠. عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح : عبدالسلام محمد هارون ، ط٤ ، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
٢١. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح : محمود محمد شاكر، ط٥ ، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
٢٢. أبو عبيدة (معمر بن المثنى):
٢٣. مجاز القرآن، تح : محمد فؤاد سزكين، د.ط، د.ب، مكتبة الخانجي ، د.ت .
٢٤. نقائص جرير والفرزدق، تح : خليل عمران المنصور، ط١ ، بيروت، دار محمد علي بيضون، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٢٥. ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح : السيد أحمد صقر ، ط٢ ، القاهرة ، دار التراث ، (١٣٩٣هـ -١٩٧٣م).
٢٦. قيس بن الخطيم، ديوانه ، تح : ناصر الدين الأسد ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، (١٣٨١هـ -١٩٦٢م).
٢٧. كريم حسين الخالدي، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ط١ ، عمّان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م).
٢٨. المرزباني، الموشح، تح : محمد علي البجاوي، د.ط، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.
٢٩. مصطفى الصاوي الجويني، مناهج في التفسير، د.ط، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت .
٣٠. محمد زغلول سلّام، أثر القرآن في تطوّر النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري ، ط٣ ، مصر ، دار المعارف، د.ت .
٣١. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.
٣٢. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح : لطفي عبد البديع،



د.ط ، د.ب، المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر،
م.١٩٨٣.

٣٣. محمد العمري :

٣٤. البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، د.ط
، الدار البيضاء، ١٩٩٩م.

٣٥. البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول،
د.ط ، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق،
م.٢٠٠٥.

٣٦. محمد يونس علي :

٣٧. مدخل إلى اللسانيات، ط١، بيروت، دار
الكتاب الجديدة، المتحدة، ٢٠٠٤م.

٣٨. مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب،
ط١، بيروت، دار الكتاب الجديدة
المتحدة، ٢٠٠٤م.

٣٩. المفصّل بن سلمة بن عاصم، الفاخر،
تح: عبد العليم الطلحاي، ط١، د.ب،
دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي
الخلبي، (١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).

٤٠. ياقوت الحموي، معجم الأدياء، تح:
إحسان عبّاس، ط١، بيروت، دار الغرب
الإسلامي، ١٩٩٣م.

